

المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني
والتعليم العالي والبحث العلمي

**المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين جهة الدارالبيضاء- سطات**
**الامتحان الكتابي لمباراة الدخول الى سلك تكوين أطر الإدارة التربوية وأطر هيئة الدعم الإداري والتربوي والاجتماعي-دورة مارس 2020**

**المدة الزمنية: 4 ساعات**

# الوضعية

بعد سنوات من التدريس قرر الأستاذ (م.ج) اجتياز مباراة سلك تكوين أطر الإدارة التربوية وأطر هيئة الدعم الإداري والتربوي والاجتماعي، وعندما فاتح بعض أصدقائه في الموضوع توزعت الآراء عبر تصورين:

أكد أصحاب التصور الأول أن ما سيتغير هو الصفة فقط، ذلك أن مهام الإداري موسومة بطابعها التربوي تماما مثلما هو الأمر بالنسبة للمدرس، وأن كفايات التدريس هي ذاتها التي يحتاجها الإطار الإداري . دليل ذلك تقدمه نماذج كثيرة لأساتذة أسندت إليهم المهام الإدارية فنجحوا فيها بناء على محاكاة تجربتهم التدريسية..

في مقابل ذلك، يرى أصحاب التصور الثاني أن هناك اختلافات قوية على مستوى الهوية المهنية للمدرس و الإداري،وأن المسؤولية الإدارية جسيمة بما تتطلبه من قدرة على تدبير العمليات التربوية والموارد البشرية والمالية والعلاقات الداخلية والخارجية والتحفيز والإرشاد والمصاحبة والتواصل، وتملك آليات الحكامة وتدبير التغيير..وأن مقتضيات ذلك مبنية على مدى الاستعداد المعرفي والتربوي والمنهجي والتشريعي الذي يجعله ملما بمرتكزات المدرسة المغربية في علاقتها بالتدبير وآلياته . ...

# الأسئلة

بناء على هذه الوضعية الخلافية قدم تصورك للموضوع من خلال:

.1

| وصف محتوى التصور الأول | مسوغاته | مرجعياته |
|---|---|---|
| | | |

(5ن)

.2

| وصف محتوى التصور الثاني | مسوغاته | مرجعياته |
|---|---|---|
| | | |

(5ن)

.3 افترض أن (م.ج) طلب منك مساعدته على إنجاز مشروع يحسم فيه موقفه من التصورين، وأن شروط هذا المنجز مقدمة في صيغة سبعة إجراءات عملية ذات صلة بالمهام الإدارية ، وأن كل إجراء من الإجراءات السبعة مقيد بمرجعيات من قبيل: الوثائق الرسمية – التقارير المؤسسية– المخططات الوطنية– مرجعيات نظرية....

| التصور المتبنى ( الأول أو الثاني) | الإجراء | المرجعيات المعتمدة |
|---|---|---|
| | .1 | |
| | .2 | |
| | .3 | |
| | .4 | |
| | .5 | |
| | .6 | |
| | .7 | |

(10 ن)

گاوَا مُحَمّدٌ

## الإجابة عن السؤال الأول:

| وصف محتوى التصور الأول | مسوغــاته | مرجعياته |
|---|---|---|
| هنا ينبغي على المترشح أن يكشف عن قدرته الوصفية للتصور الأول ،بعيدا عن أي تاويل أو إصدار أحكام قيمة. فالتصور الأول يرى أن التغيير من مهمة التدريس إلى مهمة الإدارة التربوية هو تغيير في الصفة ليس غير ،وذلك بحكم التشابه بين مهام الإداري و مهام المدرس. | ينطلق أصحاب هذا التصور من موقف يتأسس على تمثل (Representation) يقضي بأنه كلما راكمنا تجربة كبيرة في مجال معين،إلا و كان بإمكاننا تعميمها على مجالات أخرى مختلفة | يمكن رصد بعض المرجعيات التي يستند إليها التصور الأول كمبررات له ،و هي كالآتي: <br>• تصور إسقاطي <br>•استقراء ناقص <br>•موقف شخصي مبني على الحدس و الحس المشترك <br>•تمثلات غير علمية <br>• غياب مرجعية مؤسسية <br>•نظرة اختزالية. |

## الإجابة عن السؤال الثاني :

| وصف محتوى التصور الثاني | مسوغاته | مرجعياته |
|---|---|---|
| يرى التصور الثاني أن هناك بونا شاسعا بين مهام المدرس و مهام الإداري.فمهام الإداري تتميز بالبعد المركب : فهناك مهام تدبيرية ذات طبيعة تربوية و مالية و تواصلية علائقية،مع تملك آليات الحكامة في ارتباطها بتدبير التغيير كمطلب من مطالب قيادة التغيير ،فضلا عن استحضار الهوية المهنية للإداري التربوي. | ينبني هذا الموقف على تبريرات مرجعية مضبوطة ،استنادا إلى: <br>• أدبيات القيادة التربوية <br>•تملك كفايات تدبيرية <br>•تملك كفايات تواصلية <br>• التمكن من آليات الحكامة كالشفافية و تبسيط المساطر.. من أجل ضمان تدبير فعال <br>• التشبع بمبادئ التغيير لمسايرة التطورات السريعة في المجال المعرفي و التكنولوجي. | في خانة المرجعيات ،على المترشح أن يربط التصور الثاني بالمرجعيات الحديثة. <br>✓ المرسوم2.02.376 <br>✓-الفصول من 154 إلى 171 من الدستور <br>✓المشاريع من 18 إل 24 من المخطط الاستعجالي <br>✓تقارير المجلس الأعلى للتعليم2008 <br>✓تقرير الخمسينية <br>✓الرؤية الاستراتيجية 2030 - 2015 |

| التصور المتبنى | الإجراء | المرجعيات المعتمدة |
|---|---|---|
| أتبنى التصور الثاني ،لأنه أكثر انسجاما مع التوجهات المتبنية للمبادئ الحديثة في التدبير الإداري و التربوي. ويمتح هذا الاختيار مشروعيته استنادا إلى المفاهيم الموظفة من لدن أصحاب التصور الثاني من قبيل:التحفيز و الإرشاد و المصاحبة و التواصل، و تملك آليات الحكامة و تدبير التغيير. | 1- تدبير العمليات التربوية | ـالمخطط الإستراتيجي لوزارة التربية الوطنية وفي برنامجها الإستعجالي ( برنامج النجاح )،<br>- النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية<br>- النظام الأساسي لمؤسسات التربية والتعليم العمومي .<br>- دليل الحياة المدرسية.<br>- المذكرة رقم104.15 الخاصة بالدعم<br>ـ المذكرة رقم 125في شأن الاستراتيجية الوطنية لمشروع المؤسسة<br>ـالمذكرة رقم 70 بتاريخ 2011 في شأن الارتقاء بالإدارة التربوية<br>ـ- الرافعة التاسعة من الرؤية الاستراتيجية حول(المهننة مدخل للنهوض بأداء الفاعلين التربويين). |
| | 2- التدبير المالي | - النظام الأساسي للمحاسبة العمومية .<br>- المرسوم المحدد لكيفية وشروط إبرام صفقات الدولة ومؤسساتها.<br>- تعليمات وزير المالية في شأن شساعات المداخيل والنفقات<br>ـالميثاق الوطني للتربية و التكوين ( المادة 149)<br>ـ- القانون القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية و التكوين<br>ـ- المرسوم2.02.376 المرخ في يوليوز2002<br>ـ- المذكرات الوزارية المحددة لواجبات التأمين و الانخراط في الجمعية الرياضية المدرسية |

كَاوَا مُحَمَّدٌ

| الإجراء | المرجعيات المعتمدة |
| --- | --- |
| 3- آليات الحكامة و تدبير التغيير | ـاعتماد آليات الحكامة استنادا إلى المرجعيات الأممية(التدبير التشاركي،التوافقات المؤسسية) و الرؤية الاستراتيجية<br>ـتقرير الخمسينية<br>ـالتدابير ذات الأولوية (المحور7 الحكامة)<br>ـمذكرة إطار 99-15 بتاريخ 12 أكتوبر 2015<br>ـالمشروع المندمج رقم 14<br>ـامشروع رقم 25 الخاص بالحكامة و الريادة و قدرات التدبير<br>ـالمذكرة رقم 64-16 بتاريخ 14 يونيو 2016في شأن الارتقاء بالحكامة الإدارية. |
| 4- تدبير العلاقات الداخلية و الخارجية | ـالمواد:9 و 23 و 29 من الميثاق الوطني للاربية و التكوين.<br>ـ- المشروع 23 من الرؤية الاستراتيجية<br>ـ-المشروع 18 من الرؤية الاساراتيجية |
| 5- التحفيز و الإشراف | ـدليل التصدي للهدر المدرسي و دعم التمدرس 2008<br>ـ المشروع 22 حول حفز النبوغ و النفوق بالمدرسة المغربية( المواد 108 و 109) |
| 6- التدبير الإداري | ـالاستراتيجية الوطنية لمشروع المؤسسة<br>ـالمذكرة رقم 70 بتاريخ 2011 في شأن الارتقاء بالإدارة التربوية<br>ـ- الرافعة التاسعة من الرؤية |
| 7- التدبير القيادي | ـاعتماد آليات الحكامة استنادا إلى المرجعيات الأممية(التدبير التشاركي،التوافقات المؤسسية) و الرؤية الاستراتيجية<br>ـتقرير الخمسينية<br>ـالتدابير ذات الأولوية (المحور7 الحكامة) المذكرة رقم 64-16 بتاريخ 14 يونيو 2016في شأن الارتقاء بالحكامة الإدارية. |